

حزب الليكود بعد خطة الفصل؛

خلافات وصراعات بين شارون ونتنياهو والانتخابات المبكرة لم تصم

لاختيار الزعيم الجديد لليكود. ومن الجدير ذكره أن اللجنة المركزية للحزب ستعقد جلسة هامة أواخر أيلول/سبتمبر الجاري (التقرير كُتب قبل الجلسة). حيث سيحاول نتنياهو ومقربوه تقديم موعد إجراء الانتخابات التمهيدية لاختيار زعيم جديد للحزب.

تنافس وهجمات

اللافت أن حُمى التنافس بين شارون ونتنياهو جعلتهما يتباريان في إبداء المواقف المتطرفة من مستقبل التعاطي مع القضية الفلسطينية. نتنياهو اختار قضية القدس لكي يهاجم شارون، مدعياً أن شارون يخطط لتقسيم المدينة وإعادة أجزاء منها للفلسطينيين. بالطبع ما يقوله نتنياهو هو محض افتراء، حيث أن (إسرائيل) بقيادة شارون هي أكثر حكومات (إسرائيل) مساهمة في جهود تهويد القدس، وليس هنا المجال للتذكير بخطورة الخطوة التي أقدم عليها شارون عندما أصدر أمره لاستكمال الجدار حول القدس والذي يعني استكمال تهويد المدينة وضم أكبر التجمعات الاستيطانية في الضفة الغربية لها. شارون لم يكتف بتذكير الإسرائيليين بمدى إسهامه في تهويد المدينة، بل إنه ولكي يثبت أنه أكثر حرصاً من نتنياهو على تهويد المدينة، أعلن أن حكومته ستعمل على إقامة آلاف الوحدات السكنية في الأحياء الاستيطانية الجديدة التي اقيمت في شرق وجنوب المدينة. ليس هذا فحسب، بل إن شارون حرص على تسريب معلومات حول نية حكومته قطع مزيد من الخطوات في مشروع «القدس الكبرى» الذي يهدف لجلب مليون يهودي للاستيطان في القدس ومحيطها، من أجل تكريس تهويد المدينة مرة ولأبد. لكن تطرف شارون الهادف لتطويق نتنياهو لم يتوقف عند القدس، بل تعداه إلى الاستيطان في بقية مناطق الضفة الغربية بشكل عام. فشارون حرص على زيارة التجمعات الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية والإعلان من هناك أن هذه التجمعات ستبقى جزءاً لا يتجزأ من الدولة العبرية.

ولا يفوت شارون وفي معرض إبراز الضروقات في القدرات القيادية بينه وبين نتنياهو أن يشير إلى أنه أول زعيم إسرائيلي نجح في إقناع الإدارة الأمريكية بتبني مواقف (إسرائيل) المتشبهة بضم التجمعات الاستيطانية والرافضة لحق العودة والانسحاب إلى

عظم»، على زعامة حزب الليكود الحاكم. ويقوم الاثنان باستنفاد طاقتيهما من أجل حسم المواجهة المندلعة بينهما على زعامة الحزب وقيادة الدولة بعد ذلك. المفارقة أن الحملة الدعائية التي يخوضها نتنياهو وغيره من خصوم شارون في الليكود أدت إلى نتيجتين متناقضتين، فمن ناحية دلت استطلاعات الرأي العام في الدولة العبرية على أن الأغلبية الساحقة من الإسرائيليين تؤيد شارون، وحسب الاستطلاع الذي أجراه «معهد داحاف» لصالح صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية تبين أن ٥٤% من الجمهور الإسرائيلي يؤيد شارون، في حين أن ٢١% فقط من هذا الجمهور يؤيد نتنياهو. ولكن في المقابل فإن استطلاعات الرأي تؤكد أن معظم منتسبي حزب الليكود يؤيدون نتنياهو، مع العلم أن منتسبي الليكود هم الذي يختارون رئيس الحزب ومرشحه لرئاسة الوزراء قبيل أي انتخابات تشريعية. من ناحية عملية فإن شارون لن يكون بوسع مواصلة عمله السياسية وقيادة الدولة في حال ظل ضمن حزب الليكود. لذلك حرص مقربون من شارون ومستشاروه على إقناعه بأن يقوم بالانشقاق عن حزب الليكود وتشكيل حزب آخر، ويوصي هؤلاء شارون بأن يضم إليه حزبي العمل وشينوي. وتتوقع استطلاعات الرأي العام في الدولة العبرية أن يحصل الحزب الجديد على ٥٤ مقعداً ويكون بوسع تشكيل ائتلاف حاكم بسهولة، في حين يتحول حزب بيدي حماساً لقبول نصائح مستشاريه بسرعة. وهو يبذل جهده من أجل إقناع نواب وزراء الحزب بأن يؤيدوه، ويخوفهم من أنهم مرشحون لفقدان مقاعدهم في البرلمان والحكومة في حال ساعدوا نتنياهو على الإطاحة به. وعلى ما يبدو أن ما يراهن عليه شارون أتى أكله إلى حد ما، حيث أن معظم الوزراء والنواب حتى من أولئك الذي يعارضون شارون لا يبذلون حماساً لتأييد نتنياهو في سعيه تمرير قرار في اللجنة المركزية للحزب بتقديم موعد الانتخابات التمهيدية لاختيار زعيم الحزب ومرشحه لرئاسة الوزراء. فمعظم وزراء ونواب الليكود يخشون أنه في حال أجريت انتخابات تشريعية جديدة، فإنهم قد يفقدون مواقعهم. شارون شرع في عقد لقاءات ماراثونية مع وزراء ونواب الحزب من أجل إقناعهم بعدم المشاركة في جهود نتنياهو الرامية إلى إسقاطه من خلال عدم تأييد تقديم الانتخابات التمهيدية

لا يختلف اثنان على أن تنفيذ خطة «فك الارتباط» سيؤدي إلى اضطرابات غير مسبوقة في الحلبة السياسية والحزبية في الدولة العبرية. وهناك من يرى أن تنفيذ هذه الخطة سيمثل نقطة فاصلة بين مرحلتين في الدولة العبرية بكل ما يتعلق بطبيعة الاصطفافات داخل الحلبة الحزبية الصهيونية. وأن خطة «فك الارتباط» قد جذرت الاستقطاب داخل معسكر اليمين الصهيوني بشقيه الديني والعلماني، مع العلم أن أحداً لم يعد يتعاطى مع التطورات في اليسار الصهيوني بجدية تذكر بسبب الانهيار الذي يعاني منه.

من الأمور التي يتوجب الانتباه إليها لدى رصد تأثير خطة «فك الارتباط» على الأوضاع السياسية الداخلية في دولة الاحتلال هو حقيقة نجاحها في إعادة تعريف المعسكرات الحزبية والأيدولوجية بشكل لافت للنظر، وبصورة تشوّه الواقع الحزبي وتصلل الذين يلجأون للقراءات السريعة للواقع الإسرائيلي. فعلى سبيل المثال بالنسبة لمعظم الرأي العام الإسرائيلي أصبح شارون يمثل الوسط السياسي في الدولة، وأصبح من هم على يسار شارون هم يسار ومن هم على يمينه يمين، مع أن شارون كان يمثل اليمين المتطرف، ومن ناحية جوهرية لم يحدث أي تغيير على المنظومة الفكرية التي يتشبث بها شارون، سيما في كل ما يتعلق بمستقبل الصراع مع الشعب الفلسطيني. اللافت للنظر أن شارون ومن منطلق احتلاله موقع الوسط السياسي، فإنه أصبح يمثل إلى حد ما الإجماع الصهيوني، وهذا يسهل عملية التضليل التي يمارسها شارون بالنسبة للعالم الواسع وللعالم العربي. فشارون الذي يشير إلى اعتراضات اليمين عليه، أصبح يقدم نفسه كرمز معتدل للوسط. ومن نافذة القول أن وسائل الإعلام الإسرائيلية والعالمية والعربية التي غطت تنفيذ خطة فك الارتباط ساعدت شارون على الظهور بهذا المظهر المضلل وغير الحقيقي. وبالمناسبة فإن الوجه الجديد لشارون هو الذي جعل الكثير من الدول العربية والإسلامية تبرر مظاهر الغزل تجاه الدول العبرية معه.

حياة أو موت

لكن ذلك لا يعني أن الأمور مستتبّة لشارون على الصعيد الداخلي الإسرائيلي. فشارون ومنافسه وزير المال السابق بنيامين نتنياهو شرعا في معركة «كسر